

تقرير

نواب الاتصالات
«يستجوبون» الجراح:
إلى النيابة العامة العالية

ذكر هاشم الجراح بان امراء في السعودية يحاكمون بتهم الفساد (مهران بوحيذر)

بالتأكيد على أن تسليم المعدات للشركة كان يتم بين 14 و19 أيلول 2017، بينما قرار الوزير المتعلق بتسليم المواد للشركة لأشغال مصلحة أوجيرو صادر بتاريخ 9 تشرين الثاني 2017، فضلاً عن أن كاتب القرار «كان مستعجلاً»، ووقع في عدة أخطاء لناحية ذكر المواد والقرارات وترتيبها. وسأل هاشم إن كانت إحالة الوزير كافية لإعطاء الشركة المعدات، ولماذا تم إصدار قرار؟ «هذا الأمر يعني أن هناك خطأ ما أو خشية، علماً بأن الإحالة تستند إلى توجيهات الوزير وليس إلى طلب أوجيرو». كما أكدت المصادر النيابية، كذلك سال هاشم عن الفرق بين أوامر التسليم الصادرة عن الوزير

فراس الشوفي

تحوّلت جلسة لجنة الاتصالات النيابية أمس إلى ما يشبه جلسة «محاكمة» علنية لوزير الاتصالات جمال الجراح، على خلفية ملف شركة «جي دي اس»، والتحقيق الذي نشرته «الأخبار» عن إعطاء الجراح مواد ومعدات من أملاك هيئة «أوجيرو» للشركة المذكورة، بحجة قيام الأخيرة بأعمال لمصلحة الهيئة. ومع أن البلاد تمرّ في ظروف سياسية قاسية، إلا أن اللجنة عقدت اجتماعها أمس وناقشت «الارتكابات الكبيرة التي تحصل»، لما لملف الاتصالات من أهمية، على ما تؤكّد مصادر في اللجنة. واختصر أكثر من نائب اجتماع أمس بالحديث عن وجود عيوب في قرارات الوزير الأخيرة، و«فوضى منظّمة غير مسبوقة لتدمير قطاع الاتصالات وهيئة أوجيرو وليبيان تيليكوم لحساب الشركات الخاصة»، فضلاً عن تأكيد اللجنة ضرورة فسخ قرار الوزير المطعون فيه أمام مجلس شورى الدولة، بالإضافة إلى تحرك النيابة العامة المالية للتحقيق في عمليات تسليم معدات وكابلات لـ«جي دي اس» من «أوجيرو»، كما أشار رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله بعد الاجتماع.

وبعد أن افتتح فضل الله الجلسة بمقدمة سياسية، مؤكداً ضرورة عودة الرئيس سعد الحريري إلى لبنان، أعطى الكلام للجراح، للردّ على أسئلة الجلسة الماضية. وبحسب أحد النواب الحاضرين، قدّم الجراح عرضاً بانورامياً للملف، تمحور حول «حرصه على المال العام»، مؤكداً أن المعدات التي تسلمها الوزارة للشركة هي بهدف القيام بأعمال لـ«أوجيرو» وليس للشركة. ثمّ تولّى النائب ياسين جابر الكلام، مؤكداً للجراح أن قراره لتزيم شركة «جي دي اس» الأعمال استند إلى مرسوم صدر عام 1996، بينما صدر في عام 2002 قانون الاتصالات، والقانون يلغي المرسوم، سائلاً وزير الاتصالات لماذا لم يأخذ الأمر في الاعتبار؟ ولماذا تذكّر هذا المرسوم بعد سنوات طويلة؟

وتحدّث النائب عباس هاشم عن المعلومات التي نشرتها «الأخبار»، وحين حاول الوزير الرد على المعطيات، واجهه هاشم بالمستندات. وقال هاشم للجراح إنه بسأله حرصاً على مصلحته، مذكراً إياه بأن «أمراء في السعودية يحاكمون بتهم الفساد»، لأنّ المسّ بقطاع الاتصالات الذي يدرّ مالا كبيراً على الخزينة، وهو بمثابة الإيسراد الوحيد في مواجهة عجزين هما الكهرباء والضمان الاجتماعي، يعتبر مساً بالأمن القومي للبلاد. وعلق هاشم على قرارات الوزير و«أوجيرو» المتعلقة بإعطاء الشركة المذكورة معدات ووصلات وكابلات من «أوجيرو»، أولاً

الطلب على العمالة اللبنانية مرتفعاً قياساً إلى الكلفة العالية للعمالة الأوروبية أو الأميركية، أو غيرهما من الجنسيات غير العربية. اللبناني مطلوب في الخليج لأنه قادر على القيام بالأعمال التي تتطلب عمالة ماهرة وتقنيات مرتفعة وسواها، وكلفته على المؤسسات الخليجية أعلى من العمالة الآسيوية والعربية بشكل عام، لكنها تبقى أقل بكثير من العمالة الغربية.

لذا، فإن «الاستغناء عن اللبنانيين العاملين في الخليج لا يمكن أن يحصل بكسوة زر. متوسط سنوات العمل اللبنانيين في الخليج لا يقل عن 8 سنوات، وهذه خبرة لا يمكن استبدالها بسرعة وسهولة. وبدل اللبنانيين هو المواصفات الأوروبية الباهظة الكلفة، فضلاً عن أن عامل اللغة والثقافة يلعب دوراً كبيراً في تنفيذ الأعمال على اللبناني مقارنة مع الأوروبي»، يقول حمدان.

التحويلات من الخليج

قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لموقع بلومبيرغ إن أرقام البنك الدولي تشير إلى أن تحويلات المغتربين ستبلغ 8 مليارات دولار في نهاية 2017، منها مليار دولار من دول الخليج، أي ما يوازي 14,3%. ولفت إلى أن هذه الأرقام «كانت أعلى، لكنها انخفضت بسبب تراجع أسعار النفط». وعلى مرّ السنوات الماضية، كانت التحويلات ضمن مسار ثابت إلى أن انخفضت أسعار النفط التي انعكست سلباً على المشاريع في دول الخليج وأدت إلى خفض انفاق الاستثمار الخليجي، وانعكس ذلك على مداخيل العاملين هناك. وباستثناء هذا العامل، فإن المخاوف من أثر واسع لعمليات ترحيل لبنانيين من الخليج ليست في مكانها، إذ إن عمليات الترحيل السابقة لم تنعكس مباشرة في التحويلات.

الكتلة المتحركة «لم تحرك»

ثمة كتلة نقدية في القطاع المصرفي اللبناني سريعة التحرك وجاهرة للانسحاب في أي لحظة من لبنان. وبحسب تأكيدات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في حوار أجري قبل يومين مع «بنك أوف أميركا»، يتراوح حجم هذه الكتلة بين 3 مليارات و5 مليارات دولار. وفيما نقل موقع بلومبيرغ عن سلامة قوله إن الأموال التي انسحبت من لبنان منذ استقالة الرئيس سعد الحريري تبلغ 800 مليون دولار، لفتت مصادر مصرفية إلى أن هذا المبلغ ليس ودائع تم سحبها من لبنان، بل مجموع المبالغ التي تم تحويلها من الليرة اللبنانية إلى الدولار منذ بداية الأسبوع الماضي.

الإنترنت 70%

مصادر مصرفية قالت لـ«الأخبار» إن فائدة الإنترنت بين المصارف ارتفعت يوم الجمعة الماضي إلى 70% بعدما كانت تبلغ 4% في آخر يوم عمل للسوق المالية قبل استقالة الرئيس سعد الحريري. وكانت فائدة الإنترنت قد ارتفعت تدريجاً في السوق، إلى أن بلغت أقصى مستوى لها الجمعة لتعود الاثنين إلى 15%. ومن أسباب الارتفاع أن مصرف لبنان منع المصارف من تسهيل سندات خزينة تحملها لتقنين حجم السيولة بالليرة في الأسواق والتخفيف من الطلب على الدولار.

وقد نتجت الخيارات المحدودة انطلاقاً من «تكريس بنية اقتصادية في لبنان يلعب فيها الربح دوراً أساسياً. 70% من الاستثمارات تذهب إلى العقارات، وهي تخلق فرص عمل غير مقبولة من الذين استثمروا مئات آلاف الدولارات على التعليم. اقتصادنا غير مؤهل لإنتاج فرص عمل (نبيلة)، فيما لا أفق في بنية السوق المحلية، وهو ما يدفع نحو الهجرة بحثاً عن عمل». وليس واضحاً إذا كان من سوء الحظ أو من حسنة، أن يبلغ عدد العاملين اللبنانيين في الخليج ما يتراوح بين 250 ألفاً و300 ألف، وهم يمثلون ثلث العاملين المهاجرين.

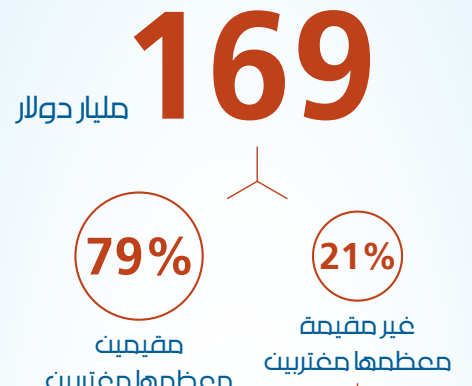
قوة المغتربين في مؤهلاتهم

وفي المقابل، فإن غالبية مواطني الخليج، بشكل عام، ليسوا مهنيين للعمل في الأعمال المطلوبة في المشاريع والاستثمارات والمؤسسات العاملة هناك. وهذا الأمر يجعل

فمن أصل «50 ألف طالب عمل يتدفق سنوياً إلى سوق العمل، ليس هناك وظائف لأكثر من نصف العدد»، وهذا يعني أنه «في ظل البنية الاقتصادية الحالية ليس هناك أفق في سوق العمل سوى الهجرة أو الانضمام إلى جيش العاطلين من العمل».

إذا، الخيارات محدودة أمام طالبي العمل في لبنان من المتخرّجين الجدد والمصروفين من المؤسسات القائمة. ولذا، فإن «غالبية الذين ليس لديهم عمل في لبنان يهاجرون ويختارون دول الخليج بسبب ما يعرف بالعوامل الجاذبة، أي المداخل المرتفعة نسبياً التي تمنح المغترب أملاً بائخار ما يتيح له العودة إلى لبنان لاحقاً. الجدوى المالية والاقتصادية من الهجرة إلى الخليج أعلى بكثير من الهجرة إلى أوروبا حيث يكون الفرد متساوياً مع غيره، إذ إن 50% من العاملين في فرنسا يقل دخلهم عن 2000 يورو شهرياً».

الودائع في المصارف اللبنانية



ودائع الخليجيين
2.1%
3.5 مليار دولار

تبلغ احتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية لمواجهة الطلب على الدولار

35 مليار دولار

بعمده 10 اضعاف الودائع الخليجية

مزايا الإيداع في لبنان

متوسط الفائدة على الدولار 3.65%

متوسط الفائدة على الليرة 5.53%

الفائدة المرجعية في الولايات المتحدة الأميركية
1.25% → 1.50%